

بشرط الزهارة ولو تفرقت فإن قلت فإن يكون صرف العلمين
 المقطوعين فكيف تصرف ان تصدق بعد ان يكون خبره قلت **جواب**
 الصواب ان تصدق بالقيام بذلك الوضيفة في الاصل المستقل فقد قيل
 شيخنا مشرف الامام العلامة محمد بن ابراهيم رحمه الله تعالى في
 المسائل وما ارسله من الاصل ان قوله الوقف هل يجوز فيه التصديق
 بعد او ماد انقول به **قال الجواب** ان المراد من مسطر ان يعينها
 والظاهر من ان تصدق بعد ما قال في الاصل من بيع علمه المشيخ اذا
 تعطل ثم في التاسع والاربعون انه يصرف في العلم على ما
 هو المشهور من الاكثر ثم تكلم على التمام وقال المشيخ ان يصر في المسائل
 انتم وما قال **بظهور** ان جعلت كانت صورة العلم كما بان من الوقف
 كان يوافق فيه على ان يرد في الوقف ويؤيد في ان كانت صورة الوقف
 تخصن بغيره على كل سنة عشر وطبق في قام بوضيفها فلا يصرف في الوقف
 بعد بل يصرف ذلك لا في التمام ان الواجب بلهيب وكنه كجاء في دعوى الامام
مسألة رجل اشترى مائة مائة من قلم تصرف في المصالح المسيرة
 وكان ذلك المسمى بعام **خطيب** وهو ذوق وهو كمال اليه الميراث
 للظهور في ذلك من بينه او على الارض او نحوها في المصالح والتخصيص
 انه يصرف في المسمى المذكور في الاموال فالا وهو ذلك اجتهاد كما فعل ذلك
 الامام والصوره في ذلك الجاه وقال ان **مسألة** ام امة
 وظلت اما في حيا وعصبه وما في قليل قد عرفت في غيرها **قال**
 الورثة

ان تصدق في المسمى المذكور في الاموال
 ان تصدق في المسمى المذكور في الاموال
 ان تصدق في المسمى المذكور في الاموال

قال الورثة يريد فعله من الكفاية ولا يراد ميراثه اهل الفضل ان
 يتاح في مخرجها عنها وان لم يكن وجه عليها او الا فضل ان يشترك
 لها بما تحمله او يخلت من او صحف او عيدين ويقفه عليها فترفضا في الحيا
 وان يكن بغيره فيناه **الجواب** والله في الصور ان الذي
 نظر في ذلك ان الوقف افضل من غيره لروم نفعه او هو الصورة
 الحارة عند العمل في الوقف فالتصديق جارية بل ذلك التصديق عليه
 انما هو ما جازنا في الروي الصحيح ان عمر بن الخطاب اصحاب او ما يجوز
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما امرني فيها فقال ان شئت
 اصلها وتصديقها قال فصدقوا بها ان انما اصلها ولا يورث ولا
 يورث للفقراء والاقرباء وفي غير ذلك من الصف بار النسل والاجماع
 على قولنا ان يكمل بالوقف او يطوع صدقة غير محمودة وهو اول
 وقف في الاسلام وايت جبريل المستشار موقن وهو صل الله عليه وسلم
 قد اعطى حرام الكحل واحصر له الحكمة وان لم يورثه لانه دليل على انه
 افضل من غيره وقد مر بعض العمل امر ادا شئ من حيا في نفسه
 او صحفا ويقفه فاما **الفضل** **قال الجواب** ان افضل الكتب
 استعملت ان التفضل في الوقف مدان علم كانت الحاجة اليه
 فلو فرض ما نفعها الحاجة اليه المصالح الوقوف والاجماع الى
 ذلك انما كان وقفه اولي وفضلها ما عند الحاجة في ذلك
 فيظهر من ذلك وقفها في المصالح **مسألة** قولك